

الأسر المصرية في مواجهة مفتوحة مع الغلاء في رمضان أسعار تدفع اللحوم والدواجن خارج موائد ملايين المواطنين



الأحد 22 فبراير 2026 10:00 م

تدخل ملايين الأسر المصرية شهر رمضان وهي في مواجهة مباشرة مع موجة غلاء واسعة طالت السلع الغذائية الأساسية، ودفعت شرائح واسعة من المواطنين إلى الاستغناء عن اللحوم والدواجن والأسماك والياميش، والاكْتفاء بأصق حد من الاحتياجات الضرورية، في ظل عجز دخول ثابتة عن اللحاق بقفزات الأسعار اليومية، وتراجع فعالية التدخلات الحكومية التي بقيت في إطار منافذ موسمية محدودة لا تُغيّر اتجاه السوق ولا تحمي الفئات الأضعف من الكلفة القاسية لموائد رمضان هذا العام

غلاء عام و«منافذ موسمية» لا تُغيّر المعادلة

مع بداية رمضان، تصطم الأسر المصرية بأسعار متصاعدة للحوم والدواجن والزيت والأرز والسلع التموينية، الأمر الذي خلق حالة عجز شرائي حادة أجبرت كثيرين على مقاطعة اللحوم الحمراء كلياً، وتقليص استهلاك الدواجن والأسماك إلى مرات محدودة أو رمزية، مع اختفاء شبه تام للياميش من سلال البيوت باستثناء كميات صغيرة لـ«تذوق الأجواء» لا لصناعة موائد حقيقية كما كان يحدث قبل أعوام قليلة فقط

تستمر السلطات التنفيذية في الرهان على معارض ومنافذ موسمية ترفع لافتة «تخفيضات حتى 30%» وتروج لها إعلامياً بوصفها حلاً لأزمة الأسعار، لكن واقع السوق يشي بعكس ذلك؛ إذ يظل الفارق بين أسعار هذه المنافذ وأسعار المحال الخارجية محدوداً قياساً بالقفزات الجنونية في السوق الحر، بينما يشكو المترددون على هذه المعارض من انخفاض جودة بعض السلع، خاصة الأرز واللحوم المجمدة مقارنة بالمنتجات البلدية المعتادة، ما يجعل كثيراً من الأسر أمام معادلة قاسية: إما جودة أقل تناسب الجيب، أو أسعار لا تتحملها ميزانية الأسرة لشهر واحد كامل

الخبير الاقتصادي د. هاني توفيق انتقد أكثر من مرة الاكْتفاء بحلول من نوع «أهلا رمضان» و«المعارض الموسمية»، معتبراً أن أثرها الحقيقي على التضخم محدود للغاية، وأن غياب رقابة فعّالة على سلاسل التوريد والتسعير، مع استمرار تشوّهات سعر الصرف، يجعل أي خصومات موسمية مجرد «مسكّن موضعي» لا يمسّ جذور الغلاء ولا يحمي الدخل الثابتة من التآكل السريع

قفزات حادة في أسعار البروتين والخضراوات وموائد تعتمد على الفول والبطاطس

أسعار الدواجن وصلت إلى مستويات غير مسبقة؛ إذ تخطى سعر الكيلو 110 جنيهات في كثير من المناطق، وهو رقم يضع هذا المصدر البروتيني الأساسي خارج متناول قطاع واسع من محدودي ومتوسطي الدخل، في ظل بيانات رسمية وسوقية تؤكد أن اللحوم الحمراء باتت سلعة «نادرة» على موائد الأسر العادية، بعد اقتراب سعر الكيلو من 300-400 جنيه في منافذ كثيرة، لتخرج عملياً من قائمة الاستهلاك المنتظم وتحتض فقط في المناسبات أو عبر كميات ضئيلة لا تكفي أسرة كبيرة

بالتوازي، يتعرض ما كان يُنظر إليه كـ«خط الدفاع الأخير» للفقراء لضغوط حادة؛ إذ طال الغلاء مستلزمات السحور الأساسية، من الألبان والزبادي والبيض والأجبان، ما يدفع أسراً كثيرة إلى تقليص عدد الوجبات اليومية أو تخفيض كمياتها والاعتماد بشكل شبه كلي على الفول والبطاطس وخبز مدعم، في محاولة لمواءمة دخول ثابتة مع موجة أسعار متحركة لا تتوقف عن الصعود

ويرى الخبير في سياسات الغذاء د. عبد التواب بركات أن هذا التحول من موائد متنوعة إلى نمط غذائي شديد الفقر في البروتين الحيواني والخضراوات الطازجة له تبعات صحية واجتماعية خطيرة، خاصة على الأطفال والحوامل وكبار السن، موضحاً أن ربط القدرة على توفير وجبة متوازنة بشريحة صغيرة من المجتمع يخلق فجوة صحية طويلة المدى، لا تظهر كأرقام في نشرات الأسعار لكنها تتحول لاحقاً إلى أعباء طبية ومجتمعية مضاعفة

ارتفاع أسعار الخضراوات والفاكهة يزيد من تعقيد الصورة؛ فكيلو الطماطم يلامس 20 جنيهًا، والكوسة 25 جنيهًا، والمؤز 30 جنيهًا، وهي أرقام تدفع أسرًا إلى شراء كميات بالثمن وليس بالوزن، أو اللجوء إلى خضروات أقل جودة أو قريبة من التلف لتوفير عدد من الأطباق بأقل تكلفة ممكنة، بينما تضيف تكاليف الانتقال إلى المنافذ البعيدة عبئًا إضافيًا يلتهم جزءًا من المكسب المتوقع من فروق أسعار محدودة أصلًا

الطبقة المتوسطة تحت الضغط دخول ثابتة وتضخم يلتهم كل شيء

تزداد حدة الأزمة في أوساط الموظفين والطبقة المتوسطة الذين يعيشون على رواتب ثابتة في مواجهة موجة تضخم متسارعة؛ فمحاولة الموازنة بين الإيجار أو أقساط السكن، ومصاريف المدارس، وفواتير الخدمات، ومتطلبات الطعام في رمضان، تتحول إلى معادلة مستحيلة عمليًا لدى كثيرين، خاصة في الأسر التي تضم أطفالًا في سن الدراسة أو طلاب جامعة تحتاج نفقاتهم إلى ميزانيات إضافية

تتوسع دائرة الغلاء لتشمل السمن والزيت والمنظفات والاحتياجات المدرسية والمنزلية، ما يجعل أي زيادة طفيفة في المرتبات بلا أثر فعلي على مستوى المعيشة، لأن التضخم في أسعار الغذاء وحده تجاوز - خلال فترة وجيزة - مستويات يصعب على دخول متآكلة أن تستوعبها، في ظل تقارير تشير إلى تراجع حاد في القدرة الشرائية وتآكل مدخرات الأسر التي لجأت إلى السحب من «قرش الأبيض» أو بيع ما يمكن بيعه من ذهب أو مقتنيات لتغطية فجوات متكررة في ميزانية الشهر

الخبير الاقتصادي د. زياد بهاء الدين حذر أكثر من مرة من أن استمرار ارتفاع التضخم الغذاء فوق قدرة الشرائح الوسطى والدنيا على الاحتمال يهدد الاستقرار الاجتماعي، موضحًا أن معالجة التضخم لا يمكن أن تقوم فقط على إجراءات نقدية أو حملات إعلامية، بل تحتاج إلى سياسة دخل أكثر عدالة، ودعم موجّه بدقة للفئات الأضعف، وضبط حقيقي لهوامش أرباح كبار الموردين والسلاسل التجارية

في هذا السياق، تبدو شكاوى الأسر من «غياب الرقابة» على الأسواق تعبيرًا عن فجوة بين الخطاب الرسمي الذي يتحدث عن لجان متابعة وحملات على التجار، والواقع الذي يشهد تسعيرًا يوميًا متقلبًا، واستغلالًا واضحًا لمواسم الإقبال - كرمضان - لرفع الأسعار دون مبرر إنتاجي واضح، في ظل ندرة حالات العقاب الرادع أو ضبط حلقات الاحتكار والوساطة التي تتحكم في مسار السلع من الميناء أو المزرعة إلى رف المتجر

من «اكتفاء الريف الذاتي» إلى الشراء من السوق وانعكاسات اجتماعية قاسية

داخل القرى والريف، تغيرت الصورة جذريًا مقارنة بما كان قائمًا قبل أعوام؛ فقد أدت الزيادات الكبيرة في أسعار الأعلاف والطاقة والخدمات إلى تراجع التربية المنزلية للطيور والمواشي، التي كانت تمثل لعقود صمام أمان غذائي للأسر الريفية وشبه الريفية، ومنحتها هامشًا من الاستقلال عن تقلبات المدن، ليتحوّل جزء كبير من سكان الريف اليوم إلى مشتريين في نفس سوق الحضر وبنفس الأسعار، مع دخول أقل في كثير من الأحيان، ما يضاعف من حدة المأساة

هذا التحول يعقّق أزمة البروتين في الريف والحضر معًا؛ إذ لم تعد تربية الدواجن في فناء المنزل أو حظيرة صغيرة مشروعًا مجديًا في نظر كثير من الأسر، بعد أن أصبح علف دورة صغيرة من الطيور يساوي أو يفوق تكلفة شراء اللحم جاهزًا، في سوق أصلًا يشتكي من غلاء المنتج النهائي، ويتزامن ذلك مع موجة غلاء ضربت ياميش رمضان والمكسرات والبلح الجيد وقمر الدين، ما جعل هذه السلع «ترقًا» يقتصر على شرائح ضيقة، فيما يكتفي معظم الناس بأصناف محدودة أو درجات أقل جودة لتوفير بعض مظاهر الموسم

الخبير في التنمية الريفية د. جمال صيام يربط بين ارتفاع أسعار الأعلاف وتراجع الإنتاج المنزلي وبين اختلالات أوسع في سياسة الزراعة والثروة الحيوانية، مشيرًا إلى أن الاعتماد المتزايد على استيراد مكونات العلف مع ضعف الدعم الموجه للمربين الصغار جعل الريف يفقد جزءًا مهمًا من قدرته التاريخية على حماية نفسه من صدمات السوق، فدخل سكانه في الحلقة نفسها من الغلاء التي تحاصر الحضر

اجتماعيًا، تمتد آثار الأزمة إلى تفاصيل تبدو رمزية لكنها مؤثرة؛ فأسعار الفوانيس والزينة الرمضانية ارتفعت إلى مستويات جعلت كثيرًا من الأسر تتخلى عنها هذا العام أو تخفضها إلى الحد الأدنى، ما يعكس على الحالة النفسية للأطفال الذين يقارنون بين أجواء رمضان مبهجة سابقة، وواقع حالي تقوم فيه الأسرة بحساب تكلفة كل فانوس أو قطعة زينة قبل شرائها

في المشهد الأكثر قسوة، ترصد متابعات ميدانية مواطنين يبحثون في نهاية اليوم عن خضروات تالفة أو قريبة من التلف بأسعار زهيدة، لأن ثمن «الكيلو السليم» صار خارج قدرتهم، وهو مشهد يلخص عمق الفجوة بين الدخل والأسعار، ويكشف أن الأزمة لم تعد مجرد تراجع في مستوى الرفاه، بل تهديد مباشر لحق قطاعات من المصريين في غذاء كافٍ ومناسب خلال شهر يُفترض أن يكون موسم تكافل ووفرة

في ظل هذه الصورة، تبدو الحاجة ملحة لتدخل مختلف نوعيًا: رقابة حقيقية على سلاسل التوريد والتسعير، شفافية في إعلان هوامش الربح، توسيع شبكة الحماية الاجتماعية المباشرة في شكل دعم نقدي وغذائي للفئات الأضعف، وربط أي حديث رسمي عن «تخفيضات ومعارض» بقدرتها الفعلية على تغيير واقع موائد الناس، لا فقط على إنتاج صور لوزراء يتجولون بين الأرفف أمام كاميرات التلفزيون بينما تستمر الأسر المصرية في مواجهة شرسة، يومًا بعد يوم، مع غلاء لم يعد يحتمل